«KIB» يحصد جائزة «صفقة التأثير الاجتماعي للعام 2020»

ضمن نطاق الجوائز التي تقدمها مجلة إسلاميك فاينانس نيوز (IFN) سنوياً لأفضل الصفقات المالية، نال بنك الكويت الدولي "KIB" جائزة "صفقة التأثير الاجتماعي للعام 2020/ أفضل استثمار في المسؤولية الاجتماعية SRI/ أفضل الصفقات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG"، وذلك بصفته المدير المشترك لأول إصدار من نوعه لـ"صكوك استدامة" أصدرها البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي لمدة خمس سنوات، بهدف التخفيف من آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد19–) على الدول الأعضاء.

ولقد تم ترشيح "KIB" للفوز بهذه الجائزة من قبل لجنة التحكيم التي ضمت مجموعة من الخبراء المتخصصين، وذلك لاستيفائه عدة معايير رئيسية بما فيها أثر الصفقة الإيجابي ومدى أهميتها بالنسبة للمجتمع ودرجة تعقيدها، بالإضافة إلى توقيت طرحها في السوق، وقدرتها على تجاوز التحديات، إلى جانب تميّز الصفقة وجهة الإصدار عن غيرها.

وأجمعت اللجنة على أن العام 2020 كان عام المبادرات الهامة في مجال التأثير الاجتماعي، حيث تضمن العديد من الصفقات البارزة ومن بينها كان إصدار صكوك استدامة من قبل البنك الإسلامي للتنمية لدعم النظام المالي في دوله الأعضاء البالغ عددها 57 دولة.

من 21.5 مليار دينار إلى نحو 23 ملياراً

«الشال»: ارتفاع النفقات العامة في الموازنة القادمة استمرار للمسار العكسي

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن إدمان النفط أن الفارق ما بين اقتصاد أحادي مصدر الدخل وآخر متعدد المصادر، فارق شاسع، والفارق أكثر خطورة إذا كان مصدر الدخل الواحد مادة أولية، الطلب عليها وحركة أسعارها تمليها متغيرات خارجية لا تحكمها الدولة المنتجة. ويزداد الوضع خطورة مع كل ارتفاع في مساهمة تلك السلعة في الاقتصاد، ومع إعتماد المالية العامة شبه الكلي عليها، خصوصاً إذا كانت تلك السلعة ناضبة، أو مستهدفة لإضعافها بالتقادم العلمي، وتلك هي حال الكويت وحال سوق النفط حالياً.

وحتى لو أردنا التواضع، وتوقفنا عن مقارنة اقتصاد الكويت مع اقتصادات متفوقة، مثل الاقتصاد النرويجي، أو اقتصادات بلا موارد طبيعية مثل سنغافورة وفنلندا، وقصرنا المقارنة على اقتصادات نفطية في الجوار الجغرافي، نلحظ مدى تفوق الكويت في إدمانها على النفط. فالنفط والغاز يساهم في صناعة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 35.9% لقطر، وبنسبة 31.2% للمملكة العربية السعودية، و26% للإمارات العربية المتحدة، بينما تبلغ تلك النسبة للكويت 44.9%، والكويت بدأت نهضتها قبل تلك الدول الثلاث. وما ينطبق على النفط ينطبق على الموازنة العامة، صحيح أن الموازنة العامة لا تعكس وضع المالية العامة، ولكن النتائج السلبية لارتفاع إعتمادها على إيرادات النفط أقرب للتحقق. وتعتمد قطر على النفط والغاز في تمويل نفقاتها العامة بنسبة 81%، والمملكة العربية السعودية 56.1%، والإمارات العربية المتحدة 25.1% لموازنتها الإتحادية وأقل لكل إمارة ربما بإستثناء أبوظبي، وللكويت نحو 90%.

وفي تصريح لوزير المالية الأسبوع قبل الفائت، يذكر بأن الارتفاع الحالي لأسعار النفط لن يكفي لمعادلة الموازنة العامة حتى لو بلغت أسعاره 90 دولار أمريكي للبرميل، وإن الوضع المالي لا يحتمل الإستدامة من دون إصلاح مالي جراحي وجوهري. والتصريح صحيح في محتواه، والواقع أنه مكرر على مدى عقود من الزمن، والمطلوب ترجمته إلى مشروع محترم وملتزم به، فكل التصريحات القديمة والمماثلة، وحتى تلك التي تضمنتها أهداف خطط التنمية، تم العمل بعكسها تماماً، وزيادة رقم النفقات العامة من 21.5 مليار دينار كويتي للموازنة الحالية إلى نحو 23 مليار دينار كويتي للموازنة القادمة، مؤشر على استمرار المسار العكسي للمصرح به.

ومادام الإصلاح بات حتمياً وليس خياراً، ومادام عامل الوقت بات حاداً في تأثيره على تكلفة الإصلاح، وحتى إمكاناته، معركة الإدارة الاقتصادية العامة هي في إكتساب الصدقية ونيل الثقة، وذلك لن يتحقق ما لم تعلن أهداف الإصلاح وجدوله الزمني وتلتزم تماماً بتحقيقها. الناس حتى هذه اللحظة يشككون في كل ما تعلنه الحكومة، فلا العجز المالي من وجهة نظرهم صحيح، ولا حجم الإحتياطيات المالية صحيح، لذلك تستمر المطالبة بالسياسات الشعبوية، وآخرها مطالبة بزيادة مخصصات الطلبة. وإن لم تستطع الحكومة شرح حراجة الأوضاع وتداعياتها المحتملة، وإذا لم يتبع ذلك كل ما يجعل الناس تصدق الحكومة وجديتها في إستباق العلاج للأوضاع ووقوفها قدوة للتضحيات، لا تصريح ينفع ولا مشروع إصلاح يمكن أن يتحقق، ومن الصعب المراهنة على التشكيل الحكومي الحالي لتحقيق ذلك.

آخر رواج لسوق النفط

ذكر تقرير الشال الاسبوعي انه إستكمالاً لمغزى فقرة "إدمان النفط" في تقريرنا لهذا الأسبوع كان لوكالة "بلومبرغ" رأياً داعماً لمغزى فقرتنا، فالكاتبة "كارين يونغ" يذكر في مقالة بتاريخ 12 مارس الجاري بأن على دول الخليج النفطية الإفادة القصوى من الارتفاع الحالي لأسعار النفط لأنه الارتفاع الأخير. فالكاتة تذكر بأن الفضل بانتعاش سوق النفط يعود إلى خفض المعروض منه نتيجة اتفاق "أوبك+"، وبدء انتعاش اقتصادي مع بداية السيطرة على جائحة "كوفيد19–"، وتوقف انتاج وانخفاض في المخزونات على مدى عام وهو أمر لن يستمر.

ويعتقد أنه من الخطأ فهم الارتفاع الحالي في الأسعار على أنه تكرار للعقد السحري لرواج سوق النفط للفترة 2003–2014 وربما بسببه أدمنت دول النفط إنفلات السياسات المالية، وبات معها سعر 70 دولار أمريكي للبرميل الحالي غير كاف لتوازن الموازنات العامة، وهو ما ذكره وزير المالية الكويتي عن حالة الكويت الأسبوع قبل الفائت وكان تقديراً صحيحاً. فالفجوة المالية التي طالت موازنات دول الخليج النفطية منذ عام 2015 لن يغيرها واقع سوق النفط، وعليه، فالحاجة باتت ملحة لتنويع مصادر الدخل. فالطلب على النفط سوف يصل أقصاه قريباً، والمنافسة مع الطاقة النظيفة سوف تشتد، وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، سوف تفشل إيرادات النفط عن تحقيق أهداف النمو، وخطورتها في إنعكاسها على توقعات خلق الوظائف لمواطنيها، أي أزمة بطالة سافرة.

وتضيف الكاتبة، بأنه في الزمن القصير إن استمر الالتزام بخفض انتاج دول "أوبك +"، ربما تستقر أسعار النفط لعام 2021 حول 70 دولار أمريكي، وذلك سوف يحسن كثيراً من أداء اقتصادات دول المجلس وإن بشكل غير متساو. فالدول خارج "أوبك"، مثل قطر وعُمان والبحرين، قد تستفيد أكثر بسبب عدم تقيدها بخفض الإنتاج، ولكن عُمان والبحرين ستظلان تعانيان من العجز المالي. بينما الدول الثلاث الأخرى، الاستثناء الوحيد هو للإمارات العربية المتحدة، بينما سيظل كل من المملكة العربية السعودية والكويت يعانيان من العجز المالي. ومنذ عام 2015، باتت دول المجلس عميلة في سوق الإقتراض لتمويل عجوزاتها، وفي عام 2020 وحده زاد مستوى إقتراضها بنحو 35% عن مستوى عام 2019.

على المدى المتوسط، ما سوف يصنع الفارق بين تلك الدول هو الاستثمار الذكي سواء في مجال الطاقة التقليدية أو المتجددة. والسعودية بدأت ذلك، مثل الاستثمار في مجال التكرير في الهند، وصناعة الكيماويات في تكساس، أو تسييل الغاز الطبيعي أو تقنيات الهيدروجين الأخضر. ولعل الأهم في تمييز الناجح من الفاشل، وهو ربط الاستثمارات الحكومية القادمة بكل ما يمكنه خلق وظائف مواطنة دائمة وبنفس المفهوم يكون الدعم للقطاع الخاص، ذلك هو ما يضمن الإنتقال الآمن إلى حقبة ما بعد النفط. نذكر ذلك للتأكيد على ما سبق أن حذرنا وغيرنا منه، فالكويت وهي الأكثر إدماناً على النفط يجب أن تصحو، فلم يعد توزيع الثروة بدلاً من استثمارها مستدام، ولم يعد الثمن الذي يتسبب فيه الفشل في فهم متطلبات المستقبل محتمل.

«التجارة»: إنفاق 9.5 مليون دينار على دعم المواد التموينية والإنشائية في فبراير الماضي

قالت وزارة التجارة والصناعة انها انفقت 9.5 مليون دينار على دعم المواد التموينية والإنشائية في فبراير الماضي.

وأوضحت الوزارة في بيان صحافي ان الإحصائية الأخيرة للفترة المذكورة أظهرت أن هذا المبلغ تم صرفه على دعم المواد التموينية الغذائية والإنشائية.

وأفادت بأن اجمالي ما تم انفاقه على المواد الغذائية التي تشمل المواد الاساسية اضافة الى حليب ومغذيات الاطفال بلغ 3.8 مليون دينار، مبينة انها اقل المواد المدعومة تكلفة خلال الفترة المشمولة بالإحصائية.

وأضافت ان ما تم انفاقه على دعم حليب ومغذيات الاطفال بأنواعها المختلفة قدر بحوالي 330 الف دينار انفقت على 15 صنف من تلك المواد، في حين ان دعم المواد الانشائية كلف الوزارة في الفترة ذاتها حوالي 5.6 ملايين دينار.

يذكر ان عدد المسجلين في كشوف ادارة التموين وفق آخر احصائيات وزارة التجارة بلغ مليونين و83 ألفا و985 فردا من مستفيدي البطاقة التموينية في حين بلغ عدد البطاقات التموينية التي اصدرتها الوزارة لهم 241 الفا و901 بطاقة.

العتيبي: استطعنا المضي قدماً نحو تحقيق الأهداف والمهام التي تضمنها القانون

إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم «125» لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين

محمد العتيبي

عبدالله السنان

بمناسبة إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين، عبر رئيس وحدة تنظيم التأمين محمد سليمان العتيبي عن اعتزازه وافتخاره لما قامت به اللجنة العليا للوحدة من إنجازات قياسية تتعلق بتأسيس الوحدة من الناحية المؤسسية والتنظيمية والذي توج في إنجاز اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التأمين كأول عمل تشريعي ورقابي متكامل معني بحاضر ومستقبل قطاع التأمين في دولة الكويت.

وأكد أن الوحدة في هذا الإنجاز تعمل استرشاداً بالرؤية السامية لحضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد حفظة الله ورعاه، عندما قال: "فالوطن يستحق ... والمواطنون يتطلعون إلى إنجاز حقيقي ملموس يلبي طموحاتهم في حاضر آمن ومستقبل واعد..."

وأشار العتيبي أنه على الرغم من حداثة إنشاء الوحدة في بداية فبراير من عام 2020، والذي تزامن مع الظروف الاستثنائية الصعبة التي لازالت تعيشها البلاد نتيجة انتشار فيروس كورونا والتداعيات الصحية والاقتصادية الناتجة عن ذلك، إلا أننا واجهنا هذا التحدي الكبير بطموح أكبر واستطعنا باقتدار المضي قدماً نحو تحقيق الأهداف والمهام التي تضمنها القانون (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين، وعلى رأسها إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التأمين.

كما ذكر نائب رئيس وحدة تنظيم التأمين عبدالله نبيل السنان أن الوحدة قد أعلنت عن إصدار القرار رقم (21) لسنة 2021 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين، حيث تم نشر اللائحة بالجريدة الرسمية (الكويت اليوم) ضمن العدد رقم (1527) الصادر في يوم الأحد الموافق 21 مارس 2021، وتتكون اللائحة التنفيذية الصادرة من (11) باباً و (340) مادة، ونظمت في طياتها ترخيص وقيد شركات التأمين وشركات إعادة التأمين ومجمعات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية و تحديد الالتزامات المالية المتعلقة بالملاءة المطلوبة، بالإضافة إلى تنظيم سياسة الاستثمار الواجب اتباعها من قبل شركات التأمين و تنظيم سياسات وإجراءات عمليات تحويل الوثائق والاندماج والاستحواذ وفض وتسوية المنازعات التأمينية و تحديد الإطار الشامل للمخالفات و الجزاءات.

«البترول الوطنية» تصدر كتابا جديدا عن صناعة التكرير في الكويت

خلود المطيري

أصدرت دائرة العلاقات العامة والإعلام بشركة البترول الوطنية الكويتية كتابا جديدا عن صناعة التكرير في دولة الكويت، يحمل عنوان "دور رائد في صناعة التكرير"، ويقع في 95 صفحة من القطع الكبير. وبهذه المناسبة، قالت مديرة العلاقات العامة والإعلام في الشركة خلود المطيري إن إصدار هذا الكتاب يأتي متزامناً مع مرور ستين عاماً على تأسيس الشركة، وهو يستعرض أدوارها ومهامها منذ تأسيسها عام 1960 وحتى يومنا هذا، بوصفها شركة تكرير النفط الأولى في الكويت.

وأوضحت المطيري أن الكتاب يشتمل على تسعة أبواب، تقدم في مجملها معلومات عن الكويت قبل وبعد ظهور النفط، وتستعرض المراحل التي مرت بها الشركة ومصافي النفط التابعة لها، كما تتناول استراتيجيتها المستقبلية 2040.

وأضافت ان الكتاب يتطرق كذلك إلى مشروع الوقود البيئي الضخم، التي توشك الشركة على الانتهاء من تشييده، ومن المنتظر أن يُحدث بعد تشغيله نقلة نوعية للقطاع النفطي الكويتي، تسهم في تعزيز مكانة وتواجد الكويت على مستوى صناعة النفط العالمية، من خلال إنتاج مشتقات نفطية عالية الجودة ومطابقة لأحدث المعايير والمواصفات البيئية العالمية.

وأشارت المطيري إلى أن كتاب "دور رائد في صناعة التكرير" يتضمن أيضا معلومات عن قطاع التسويق المحلي في الشركة، الذي يتولى مسؤولية محطات الوقود التابعة لها، فضلاً عن استعراض مهام وإنجازات القطاعات الأخرى، كالأمن والإطفاء، والصحة والسلامة والبيئة، والتدريب والتطوير الوظيفي، وغيرها.

ونوهت إلى أن الكتاب يستعرض جهود الشركة في جانب المسؤولية الاجتماعية، وعلاقاتها بشركائها في الداخل والخارج، كما يفرد باباً كاملاً عن الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود (كافكو)، التي تتبع "البترول الوطنية".

وأعربت المطيري عن أملها في أن يقدم الكتاب معلومات وافية لمن يرغب في التعرف على تاريخ وأدوار الشركة، ولا سيما المهتمين منهم والباحثين وطلبة العلم، لافتة إلى أن الكتاب متوفر في نسخته الإلكترونية.

الرشود يناقش أهمية الرقمنة المصرفية وتحدياتها

عبد الوهاب الرشود

يشارك الرئيس التنفيذي بالتكليف لمجموعة بيت التمويل الكويتي "بيتك" – عبدالوهاب عيسى الرشود، في فعاليات المؤتمر الاقتصادي الذي تنظمه مجموعة غلوبل فاينانس العالمية.

وينطلق المؤتمر افتراضيا عبر منصة رقمية في تاريخ 23 مارس الجاري، بمشاركة كوكبة من الشخصيات الاقتصادية المرموقة وممثلين وخبراء من القطاعين العام والخاص، ومسؤولين وخبراء مصرفيين وممثلين من شركات التكنولوجيا المالية.

ويستعرض الرشود خلال المؤتمر، أداء البنوك في ظل جائحة Covid–19، والتحديات التي تواجه الرقمنة في الكويت، فيما يناقش التحول الرقمي وما يشمله من تطبيق الذكاء الاصطناعي، وخدمات التكنولوجية المالية FinTech، مع ابراز أهمية تكيّف البنوك مع التغيرات المتسارعة، والتاكيد على ان تتمتع نماذج اعمال البنوك بالمرونة والقدرة العالية على التكيف مع الظروف والمتغيرات، الى جانب الابتكار في طرح الخدمات المصرفية الالكترونية.

ويناقش الرشود تداعيات الجائحة على الاقتصاد الكويتي بشكل عام وعلى البنوك بشكل خاص، وعوامل عودة الانتعاش للاقتصاد، الى جانب الحديث عن القطاعات الاقتصادية التي تضررت والتي استفادت من الجائحة، وكذلك يناقش الحوكمة والجوانب والاعتبارات الاجتماعية في الكويت في ظل جائحة كورونا.

ويتطرق الرشود الى مدى نجاح استراتيجية التحول الرقمي في "بيتك" والريادة في طرح خدمات مصرفية رقمية هي الاولى من نوعها في الكويت، مع التأكيد على اهمية ان تكون الخدمات المصرفية تلبي رغبات العملاء المتزايدة وتطلعات جيل الألفية، وتمتاز بمعايير الجودة والدقة والسرعة والأمان.

وأخيرا، سيتناول الرشود خطة التنمية في الكويت مع تسليط الضوء على اهمية تنويع مصادر الدخل وخلق وظائف جديدة وتعزيز دور القطاع الخاص ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة كونها نواة اساسية في خلق فرص العمل ومحرك قوي للمساهمة في التنمية.

«الخليج»: آخر عشرة أيام للمشاركة في سحب الدانة نصف السنوي

أعلن بنك الخليج أنه متبقي عشرة أيام على الفرصة الأخيرة للمشاركة في سحب حساب الدانة نصف السنوي الأول لهذا العام، حيث أن يوم الأربعاء الموافق 31 مارس الجاري، هو الفرصة الأخيرة الربح جائزة الـ 1،000،000 دينار كويتي. وسيجري السحب نصف السنوي بتاريخ 15 يوليو 2021، بحضور ممثل من وزارة التجارة والصناعة، و ممثل من شركة إرنست أند يونغ Ernst|Young.

ودعا محمد القطان، المدير العام للمجموعة المصرفية للأفراد في بنك الخليج المواطنون والمقيمون في الكويت للاستفادة من هذه الفرصة قائلًا: "أيام قليلة تفصلنا عن آخر فرصة للمشاركة في سحب المليونير نصف السنوي. فقد أعلنا سابقًا في خطة السحوبات الجديدة، عن إضافة مليونًا آخرًا كجائزة نصف سنوية، إلى جانب الجائزة السنوية الكبرى التي تصل إلى مليون ونصف. واليوم أود أن أذكر جميع عملاء بنك الخليج بهذه الفرصة، حيث يمكنهم المشاركة بفتح حساب الدانة والإيداع فيه إلكترونيًا عن طريق تطبيق بنك الخليج، أو زيارة أحد فروعنا المنتشرة في أنحاء البلاد. وأتمنى الحظ الوفير للجميع!" حساب الدانة من أفضل حسابات الادخار في الكويت، بسحوباته الدورية التي تحمل جوائز قيمة وبمميزاته الكثيرة لحاملي الحساب. فهناك فرص شهرية للفوز بألف دينار كويتي لعشرة فائزين، إضافة إلى سحبان ربع سنويان جائزة كل منها 100،000 دينار كويتي، وسحب نصف سنوي جائزته 1،000،000 دينار كويتي، والسحب السنوي الكبير على الجائزة الكبرى التي تبلغ 1،500،000 دينار كويتي. مميزات كثيرة : من المميزات العديدة التي يتمتع بها عملاء حساب الدانة أنه الحساب الوحيد في الكويت الذي يحوِّل فرصك بالفوز من السنة الماضية إلى السنة التالية وذلك ضمن برنامج مكافأة العملاء على وفائهم وولائهم لبنك الخليج.

كذلك، تمت إضافة كل فرص الربح لعملاء الدانة الحاليين من عام 2020 (من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2020) إلى سحوبات عام 2021. ومن الجدير بالذكر أن جميع السحوبات تتم بحضور ممثل من وزارة التجارة والصناعة، وتتم مراجعة وتدقيق السحوبات ربع السنوية والسحب السنوي من شركة إرنست أند يونغ Ernst|Young.